



الخبر:

المركزي يخفض الفائدة على الجنيه

قررت لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي، في اجتماعها يوم الخميس 2018 / 2 / 15، خفض أسعار العائد على الجنيه بنسبة 1% لتصل إلى 17.75% على الإيداع، و18.75% على الإقراض، و18.25% على الائتمان والخصم وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي.

وأرجعت اللجنة قرارها إلى التراجع الملحوظ في معدلات التضخم والتأثير الإيجابي لسياسة التقييد النقدي التي اتبعتها، بالتزامن مع تحرير سعر الصرف في نوفمبر 2016.

المصدر: (المال الخميس، 15 فبراير 2018)

التعليق على الخبر

- كان البنك المركزي المصري، قرر يوم الخميس 3 نوفمبر 2016، تحرير - تعويم - سعر صرف الجنيه المصري، وأن يتم التسعير وفقاً لآليات العرض والطلب. وتم التخفيض لقيمة الجنيه بنسبة 48 بالمئة. مع السماح بتحركه في هامش بنسبة 10 بالمئة ارتفاعاً وانخفاضاً، وإطلاق الحرية للبنوك العاملة في مصر في تسعير النقد الأجنبي وذلك من خلال آلية الإنترنت.

- مرصد الأخبار هي سلسلة دورية تهتم بعرض أهم الأخبار الاقتصادية ذات التأثير المباشر على الاقتصاد المصري بصفة عامة، وعلى القطاع المصرفي على وجه الخصوص، وتحليل هذه الأخبار لمعرفة آثارها المباشرة وغير المباشرة.
- جميع الآراء الواردة في هذه السلسلة هي مجرد تحليلات واجتهادات بحثية، ولا تعبر بأي حال عن الرأي الرسمي لبنك الاستثمار القومي، ويجب أخذها في إطارها البحثي فقط.
- قامت بالتعليق على هذا العدد: هبة عبد الدايم

- وفى 3 نوفمبر 2016 قرر البنك رفع سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع 300 نقطة أساس ليصل إلى 15.25 بالمئة، وزيادة سعر الائتمان والخصم بواقع 300 نقطة أساس ليصل إلى 15.25 بالمئة. وفى 21 مايو 2017 قرر البنك المركزي رفع سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بمقدار 200 نقطة أساس من 14.75% إلى 16.75% ومن 15.75% إلى 17.75% على التوالي، وسعر الائتمان والخصم من 15.25% إلى 17.25%، وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي من 15.25% إلى 17.25%.
- وفسر البنك المركزي قراره برفع المعدلات وقتها للعائد، بأنه يتسق مع تحقيق المسار المستهدف لخفض معدل التضخم. أما خفض المعدلات الآن فقد أشار في بيان عقب اجتماع لجنة السياسات النقدية، إلى أن المركزي انتهج سياسة نقدية تقييدية بشكل استباقي ومؤقت لاحتواء الضغوط التضخمية، التي واجهها الاقتصاد المصري، والتي تؤثر بشكل كبير على المواطن، لافتاً إلى أنه أعلن لأول مرة في تاريخ البنك المركزي استهداف معدل تضخم في حدود 13% بزيادة أو نقصان 3% في الربع الأخير من عام 2018.
- ولقد تراجع المعدل السنوي للتضخم العام والأساسي للشهر السادس على التوالي ليسجل 17.1% و 14.4% في يناير 2018، بعد أن بلغ ذروته عند 33.0% و 35.3% في يوليو 2017 على الترتيب، مع تأثير فترة الأساس منذ نوفمبر 2017. وبالتالي، سجل المعدل السنوي للتضخم العام والأساسي ادنى مستوي له منذ أكتوبر وسبتمبر 2016 على الترتيب.
- ولقد ساهمت السياسة النقدية عبر تحرير سعر الصرف في تعزيز تنافسية السلع والخدمات المحلية وبالتالي ارتفاع الطلب الخارجي للنتائج المحلي، وهو العامل الأساسي في ارتفاع معدل النمو الاقتصادي مقارنة بنفس الفترة من العام السابق حيث استمر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الارتفاع للربع الخامس على التوالي ليسجل 5.3% في ديسمبر 2017 ومتوسط قدره 5.0% خلال 2017، وهو الأعلى منذ عام 2010. وتزامن ذلك مع انخفاض معدل البطالة الي 11.3%، وهو أقل معدل له منذ ديسمبر 2010.
- وتؤكد الشواهد أن الاقتصاد المصري انطلق على الطريق الصحيح، وأن سياسه المركزي ساهمت في تجاوز الأوضاع الصعبة التي مر بها الاقتصاد خلال السنوات الماضية. حيث إن الاحتياطي من النقد الأجنبي ارتفع من 23 مليار دولار قبل قرار تحرير سعر الصرف التاريخي في نوفمبر 2016 إلى نحو 38.2 مليار دولار في نهاية يناير 2018 ويغطي 7.8 أشهر من واردات مصر السلعية. وأسعار الفائدة بدأت التراجع بقوة منذ فترة على أدون وسندات الخزانة المحلية ولم يحدث خروج للاستثمارات الأجنبية بل زادت قيمتها من 19 إلى ما يقرب من 20.5 مليار دولار.
- كذلك التحسن القوى في مصادر النقد الأجنبي، فتحويلات المصريين على سبيل المثال ارتفعت 4.7 مليار دولار لتصل إلى 29.3 مليار منذ تحرير سعر الصرف في نوفمبر 2016، وحتى نهاية ديسمبر الماضى.
- وسجل العائد على سندات الخزانة لأجل 10 أعوام، متوسط تقريبا 13.8% وهو أقل مستوى بالسنوات الثلاث الماضية خلال منتصف شهر فبراير.
- وتوقع استمرار البنك المركزي في اتباع سياسة نقدية توسعية من خلال خفض الفائدة بمعدل 4% حتى نهاية عام 2018.
- وكرد فعل على قرار البنك المركزي أوقف بنكا الأهلي ومصر بيع الشهادات التي كانت تمنح عائداً قدره 20% واستبدالها بشهادة جديدة يبلغ عائدها 17% بأجل عام واحد فقط، كما قررا خفض الفائدة على الشهادات أجل 3 سنوات بنسبة 1% لتصل إلى 15%. و قرر بنك الاستثمار القومي إصدار شهادة جديدة بفائدة 17.25%، لمدة عام، بداية من الأحد 2018/2/18، بدلا من شهادة الـ 20%، بزيادة ربع في المائة عن الشهادات الجديدة التي أعلن عنها بنكا الأهلي المصري ومصر .